

## بيان صحفي رقم 01 / 2013.

تبعاً لإجتماع الجمعية العامة للفيدرالية بتاريخ 25 جانفي 2013، والذي أوصى فيه رؤساء جمعيات حماية المستهلك بضرورة مراسلة وزارة النقل حول الزيادات الغير مبررة والغير قانونية فيما يخص تسعيرة النقل، والتي طبقت بطريقة إدارية بموجب منشور وزاري سري صادر عن الأمانة العامة للوزارة بتاريخ 06 جانفي 2013 والذي لقي تدمر مجموع مستعملي النقل العمومي، فإننا نحن كفيدرالية تمثل جمعيات حماية المستهلك قمنا بمراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 31 جانفي 2013، وطالبنا معالي الوزير بضرورة إشراكنا في التشاور جنبا إلى جنب مع الفيدرالية الوطنية للناقلين، لكن الوزارة لم تستجب لطلبنا.

من أجل ذلك فإننا نناشد معالي الوزير الأول وكذا معالي وزير التجارة وكذا رئيس مجلس المنافسة من أجل إلغاء هذه الزيادة الغير قانونية في تسعيرة النقل، حيث من المفترض أن تطبق هذه الأخيرة بموجب مرسوم تنفيذي ممضي من طرف الوزير الأول بعد موافقة معالي وزير التجارة وكذا المجلس الوطني للمنافسة، وفي حالة عدم الاستجابة فإننا سوف نتخذ الإجراءات اللازمة من أجل مقاضاة وزارة النقل أمام مجلس الدولة.